

أ.د. عادل رجب

أستاذ الاقتصاد ومدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية  
والمالية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

أ.د. أحمد محمد رجب

أستاذ الدراسات السياحية- كلية السياحة والفنادق- جامعة المنيا



## السياحة كأداة لتعزيز الأمن القومي المصري

### مقدمة :

لطالما كان يُنظر إلى الأمن القومي من منظور عسكري وسياسي فقط، لكن النظرة الأشمل لهذا المفهوم سلّطت الضوء على أهمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كمكونات رئيسة يتشكل من خلالها الأمن القومي لأى دولة. وبشكل عام، تشير الأدبيات إلى أن النمو الاقتصادي يُعد أحد أهم العوامل الحاسمة فى تحقيق الاستقرار الاجتماعى، لما ينتج عنه من خلق فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن وتحسين مستوى المعيشة الذى يمنع الاضطرابات الاجتماعية، ويؤدى إلى انعكاسات إيجابية مباشرة على الأمن القومي.

وفى هذا المقام، يبرز دور السياحة فى توفير الإيرادات بالعملة الأجنبية، وتطوير البنية التحتية والاستثمار فى البنية الفوقية، ومن ثم إتاحة فرص للتشغيل. فتتميز السياحة بما لها من تشابكات أمامية وخلفية ومن علاقات متبادلة بين كثير من القطاعات الاقتصادية بالقدرة على تدعيم سلاسل الإمداد بما يسهم فى القضاء على الفقر، والارتقاء بمنظومة التعليم والتدريب، وتمكين النساء اقتصادياً وتوفير دخل لهن، إلى جانب إتاحة وظائف للشباب ولذوى الهمم فى المجتمع. هذا بالإضافة إلى قدرة السياحة على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحفيز التفاعل الثقافى والسلام وتحقيق الشراكات المختلفة.

وتتجسد العلاقة القوية بين السياحة والأمن القومي فى دورها فى إمكان توفير البيئة الآمنة لجذب الاستثمار لمعالجة العديد من القضايا الخاصة بالفقر والبطالة وعدم الشمول الاجتماعى.

قدراتها. لذلك، فإن فهم العلاقة المترابطة بين السياحة والأمن القومي يُعد أمراً بالغ الأهمية لواضعى السياسات والأكاديميين على حد السواء.

### أهداف الدراسة :

من خلال استكشاف التفاعل المتبادل بين هاتين المسألتين- السياحة والأمن القومي-، من الممكن تحديد أفضل الإستراتيجيات لتعزيز النمو السياحي المستدام مع الحفاظ على الأمن القومي. ومن ثم يهدف هذا البحث إلى

### مشكلة الدراسة :

على الرغم من أهمية العلاقة بين السياحة وتحقيق الأمن القومي، فإن معظم الأبحاث والدراسات تُركّز على دراسة الجانب الأمنى أو التهديدات الأمنية التى يتعرض لها السياح، وعلى تأثيرات الأحداث ذات الصلة مثل الهجمات الإرهابية، فى الوقت الذى يتم إغفال الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تسهم السياحة من خلالها فى تحقيق القوة الشاملة للدولة وتعظيم



## السياحة كأداة لتعزيز الأمن القومي المصري

أ.د. عادل رجب      أ.د. أحمد محمد رجب

تتاول هذه الفجوة البحثية- المشار إليها- في مصر، وعلى وجه التحديد، يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز دور السياحة كأداة مساهمة لتعزيز الأمن القومي على المستوى الخارجى:
  - تعزيز القوة الناعمة.
  - تعزيز السلام.
- توضيح دور السياحة كأداة مساهمة لتعزيز الأمن القومي على المستوى الداخلى:
  - السياحة والاستقرار الاجتماعى.
  - السياحة وتعزيز القدرات الاقتصادية والأمن الاجتماعى (الحد من الفقر، التنمية الاقتصادية المحلية، تمكين الفئات الضعيفة، الحد من أوجه عدم المساواة).
- إلقاء الضوء على مفهوم وأبعاد الأمن السياحى.
- تحليل مساهمة السياحة فى تعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأمن القومى فى مصر.
- تحليل التكاليف الاقتصادية لتحديات الأمن السياحى فى مصر.

### منهج الدراسة :

تم اتباع المنهج الوصفى التحليلى من خلال استعراض الأدبيات السابقة، ودراسات الحالة حول السياحة ومكونات الأمن القومى، فضلاً عن تحليل البيانات الثانوية والإحصاءات ذات الصلة بموضوع الدراسة. من خلال تحقيق أهداف الدراسة، سَيُسهم هذا البحث فى فهم أفضل للعلاقة بين السياحة والأمن القومى فى مصر، وهذا بدوره سيساعد صانعى السياسات على تطوير إستراتيجيات فعالة لتعزيز النمو السياحى المُستدام مع الحفاظ على الأمن القومى.

### ● الدراسات السابقة :

#### 1- مفهوم الأمن القومى :

لقد حظى الأمن القومى باهتمام كبير فى العديد من الدراسات والأبحاث الأكاديمية؛ حيث قام باحثون من مختلف التخصصات بدراسة الجوانب المختلفة للأمن القومى. وبشكل عام يمكن تصنيف الأدبيات حول الأمن القومى إلى أربع فئات: المدخل النظرى، التحليل التاريخى، دراسات الحالة، وتحليل السياسات.

حيث تسعى الدراسات التى تُركز على الرؤى النظرية حول الأمن القومى إلى فهم طبيعة الأمن القومى وعلاقته بمفاهيم أخرى مثل السلطة وسيادة الدولة والعولمة، وتُعدُّ النظرية

الواقعية من أبرز نظريات دراسة الأمن القومى التى تتبنى دور القوة العسكرية وتوازن القوى بين الدول كأسس لحماية الأمن القومى للدول<sup>(١)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نظريات أخرى فى مجال الأمن القومى مثل النظرية الليبرالية والبنائية والنقدية، التى تدرس دور العوامل غير العسكرية مثل الترابط الاقتصادى والهوية الاجتماعية فى تشكيل الأمن القومى. وفى هذا الصدد يمكن فهم الأمن القومى من خلال تناول خمسة جوانب: العسكرى، السياسى، الاقتصادى، المجتمعى، والبيئى، وقد أُكِّد أن كل هذه الجوانب مترابطة وتُسهم فى تشكيل الأمن القومى للدولة<sup>(٢)</sup>. هذا، وتسمى التحليلات التاريخية للأمن القومى إلى فهم كيف شكَّلت العوامل المختلفة، مثل الأيديولوجيات السياسية والأنظمة الاقتصادية والإستراتيجيات العسكرية، الأمن القومى بمرور الوقت.

وتبحث الدراسات التى تعتمد على مدخل التحليل التاريخى فى تداعيات تأثير أحداث مثل الحروب والصراعات والمفاوضات الدبلوماسية على الأمن القومى<sup>(٣)</sup>.

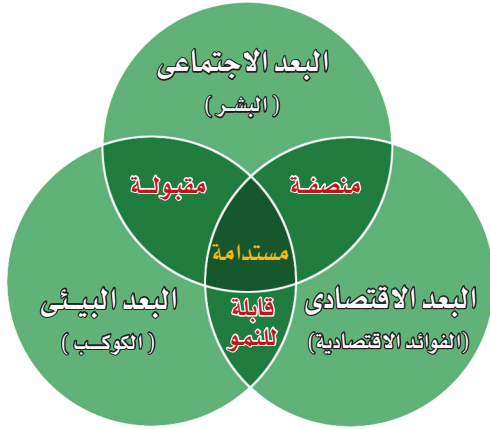
ويُركز مدخل دراسات الحالة فى مجال الأمن القومى على تلك المتعلقة بحالات أو قضايا محددة ترتبط بتأثير الإرهاب أو دور الأسلحة النووية فى تشكيل الأمن الدولى. وتُعدُّ دراسات الحالة مفيدة لفهم تعقيدات الأمن القومى فى سياقات مختلفة ولتحديد أفضل الممارسات لمواجهة تحديات معينة تتعلق بالأمن القومى<sup>(٤)</sup>.

أما مدخل تحليل سياسات الأمن القومى فيتناول تحليل فعالية سياسات الأمن القومى ومجالات التحسين الناتجة عن هذه السياسات، وغالباً، ما تعتمد هذه الدراسات على دور الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى فى تنفيذ سياسات الأمن القومى، فضلاً عن تأثير هذه السياسات على مختلف أصحاب المصلحة<sup>(٥)</sup>.

ويتضح مما تقدم أن هناك ثلاثة اتجاهات لمفهوم الأمن القومى: إستراتيجى، إستراتيجى اقتصادى، وتكاملى. ووفقاً للاتجاه التكاملى يمكن تعريف الأمن القومى بأنه "تأمين كيان الدولة من المتغيرات التى تهددها من الداخل والخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وتهيئة الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها التى يُحددها الاستقرار السياسى والتماسك الاجتماعى والتنمية الشاملة"<sup>(٦)</sup>.

وبذلك، فإن مفهوم الأمن القومى فى الوقت المعاصر ينبغى تناوله ضمن إطار مفاير للنظرة التقليدية، حيث يرتبط الأمن القومى بعدة قطاعات أخرى غير عسكرية تُعدُّ

مباشرة على الأبعاد ذات الصلة للأمن القومي. ونستعرض فيما يلي الدور الذي يمكن أن تسهم به السياحة لتعزيز الأمن القومي خارجياً وداخلياً.



شكل (١)

### أبعاد السياحة المستدامة ذات الصلة بأبعاد الأمن القومي

#### ٢- دور السياحة كأداة مساهمة لتعزيز الأمن القومي على المستوى الخارجي

##### أولاً- السياحة كأداة فعالة لتعزيز القوة الناعمة

أصبحت السياحة والقوة الناعمة متشابكتين بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، حيث تعتمد البلدان على السياحة لإظهار صورة إيجابية عن نفسها وتعزيز تأثيرها في المجتمع الدولي. وتشير القوة الناعمة إلى قدرة الدولة على التأثير على الآخرين من خلال ثقافتها وقيمها وسياساتها وليس من خلال الوسائل العسكرية أو الاقتصادية. وقد أجريت الدراسة الأولى حول السياحة والقوة الناعمة بواسطة Nye، الذي صاغ مصطلح "القوة الناعمة" وذكر أن الدول يمكن أن تستخدم جاذبيتها الثقافية والأيدولوجية لتحقيق أهدافها في العلاقات الدولية، مؤكداً أن السياحة هي أداة رئيسة لإبراز ذلك لما تتيحه من عرض تراثها الثقافي وتقاليدها وقيمها للعالم<sup>(٩)</sup>. كما أكدت دراسة حديثة عن العلاقة بين السياحة والقوة الناعمة في الصين، أن الحكومة الصينية تستثمر بكثافة في تطوير البنية التحتية للسياحة وتعزيز التبادل الثقافي والتفاهم لجذب الوافدين الدوليين، بما يمكن من تعزيز القوة الناعمة للصين في المجتمع الدولي<sup>(١٠)</sup>. وقد ناقشت دراسات بعض الدول تأثير السياحة على السياسة الخارجية، من خلال استخدام السياحة كأداة للقوة الناعمة، مثل تركيا وماليزيا<sup>(١١)</sup>. وفي دراسة عن السياحة

أساساً للبناء والتنمية للدولة<sup>(٧)</sup>. بمعنى أن تحقيق الأمن القومي بهذا المفهوم المعاصر، يتطلب ضرورة بناء القدرات الاقتصادية والتنموية.

وعلى نحو متصل وكما سبق الإشارة، فالعلاقة المباشرة بين أهداف التنمية والأمن القومي تسهم في تعزيز الاندماج الاجتماعي، والاستدامة البيئية التي بدورها تقلل من مخاطر الصراع وتُعزز الاستقرار على المدى الطويل. ومن ثمّ يمكن تطوير سياسات وإستراتيجيات فعّالة لاستخدام أهداف التنمية المُستدامة لتعزيز الأمن القومي وبناء السلام، مع معالجة التحديات العالمية مثل التغير المناخي والأوبئة. ففي دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>(٨)</sup> عن العلاقة بين أهداف التنمية المُستدامة وبناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات، تم التوصل إلى أن كلاً من السلام والأمن اللذين يمكن تحقيقهما يمثلان عنصرين أساسيين في تعزيز التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود في مجتمعات ما بعد الصراع، وهذا قد يتحقق بتطبيق سياسات سياحية سليمة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الأمن القومي مفهوم شامل وديناميكي يتضمن مجموعة واسعة من العناصر والأبعاد، ويتطلب نهجاً تكاملياً وإستراتيجياً لضمان سلامة ورفاهية الدولة ومواطنيها. وفي هذا تُشير معظم الكتابات إلى أن هناك أبعاداً رئيسة تُشكل الأمن القومي لأي دولة، وهي: الاستقرار السياسي، القوة العسكرية، الأمن الاقتصادي، أمن الطاقة، الأمن السيبراني، الأمن البيئي، التماسك الاجتماعي، والأمن الصحي. وبالنظر إلى هذه الأبعاد الخاصة بالأمن القومي نجد أن السياحة لديها القدرة على الإسهام في دعم وتعزيز معظم أبعاد الأمن القومي لأي دولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، نظراً لكونها ظاهرة اجتماعية وثقافية واقتصادية تعتمد على وتؤثر في الاقتصاد والبيئة والمجتمعات المضيفة والوجهات والزوار أنفسهم. فضلاً عن دور السياحة المحوري في دعم جهود الدولة للحفاظ على الأمن القومي من خلال إسهاماتها في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، حيث يبرز المدخل التنموي للسياحة المُستدامة التي تراعي تماماً آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، وتلبية احتياجات الزوار، والصناعة، والبيئة، والمجتمعات المضيفة. وهذا يتحقق من خلال ما تقدمه السياحة من حيث الاستخدام الأمثل للموارد البيئية، واحترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، وفي الوقت نفسه ضمان منافع اقتصادية مُجدية وطويلة الأجل. وهذه بالطبع لها انعكاسات



## السياحة كأداة لتعزيز الأمن القومي المصري

أ.د. عادل رجب      أ.د. أحمد محمد رجب

في الاتحاد الأوروبي تم تأكيد أن تطوير ممارسات السياحة المُستدامة تعزز أهداف قوته الناعمة التي تُسهم بدورها في الاستقرار الإقليمي، ومن ثمّ في المجتمع الدولي (١٢).

### ثانياً - السياحة كأداة لتعزيز السلام

لقد تمت دراسة العلاقة بين السياحة وتحقيق السلام على نطاق واسع في الأدبيات، حيث قام العديد من الباحثين بمراجعة دور السياحة في تعزيز السلام وفي حل النزاعات، وكيف يمكن للسياحة أن تقوى العلاقات بين الدول من خلال تعظيم الاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب. وفي هذا السياق، قام باحثون بدراسة الأمر في شبه الجزيرة الكورية، وخلصوا إلى أن السياحة يمكن أن تلعب دوراً رئيساً في تعزيز السلام والمصالحة من خلال تعزيز التبادل الثقافي والتفاهم بين كوريا الشمالية والجنوبية (١٣). كما أكدوا أن مساهمة السياحة في خلق فرص العمل البديلة للشباب تقلل من مخاطر الصراع بين الدولتين. وقد تناولت بعض الدراسات الأخرى أهداف التنمية المُستدامة (SDGs) وتأثيرها على السلام، فوجدت أن السياحة يمكن أن تحقق الهدف السادس عشر من الأهداف الأممية للتنمية المُستدامة بشأن تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة بما يضمن استتاب الاستقرار الاجتماعي ويساعد في حل النزاعات، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٤). وقد أشارت منظمة السياحة العالمية في هذا الشأن بعد إجراء عديد من اللقاءات مع أفراد من شعوب مختلفة تمثل خلفيات ثقافية وعرقية ودينية متنوعة، أن الارتقاء بقيم ثقافة التسامح والسلام واللاعنف والمواطنة يساعد على الحد من العنف والنزاعات مع توطيد السلام، وبتيح توفير موارد العيش للمجتمعات المحلية وتعزيز الهويات الثقافية وتحفيز أنشطة ريادة الأعمال (١٥)، ومن ثمّ كل هذه العوامل تُصبّ في مصلحة الأمن القومي للدول.

### ٣- دور السياحة كأداة مساهمة لتعزيز الأمن القومي على المستوى الداخلي

#### أولاً- السياحة والاستقرار الاجتماعي

تؤكد الدراسات مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية ودعم عمليات الحفاظ على التراث الثقافي بما ينعكس على تعزيز الهوية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية (١٦). ففي دراسة عن تركيا خاصة بالسياحة المحلية، استنتج الباحث أن السياحة تساعد في تمكين المجتمعات المحلية من خلال توفير الفرص الاستثمارية وتعزيز التبادل الثقافي وتأكيد الهوية الاجتماعية والانتماء (١٧). وعلى نحو متصل أشارت

دراسة تهتم بالعلاقة بين السياحة والاستقرار الاجتماعي في الدول الجُزرية الصغيرة إلى أن السياحة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المُستدامة، وحماية التراث والهوية والقيم الموروثة بالمجتمعات المحلية، تعمل على الحد من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية (١٨).

### ثانياً- السياحة وتعزيز القدرات الاقتصادية والأمن الاجتماعي

لأن السياحة تُعدّ محركاً مهماً للنمو الاقتصادي وتُسهم في تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية، فيظهر دورها في تعزيز القدرات الاقتصادية والأمن الاجتماعي في الآتي:

- دور السياحة في الحد من الفقر: أظهرت العديد من الدراسات أن السياحة في الدول المضيفة تُسهم في توفير فرص العمل، وزيادة مستويات الدخل، وتعزيز النمو الاقتصادي بما يُخفّض معدلات الفقر بنسبة تصل إلى ٥% في بعض الحالات (١٩). كما أبرزت دراسة أخرى أن السياحة تستطيع تشغيل ذوي المهارات المنخفضة وتوفر فرصاً لريادة الأعمال، مما يساعد في الحد من الفقر (٢٠).
- دور السياحة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية: للسياحة أيضاً دور مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في البلدان النامية. فقد تولد طلباً على مجموعة واسعة من السلع والخدمات، مما يتيح لأصحاب المشروعات والأعمال التجارية المحلية مجالاً لبيع منتجاتهم المحلية. وقد أثبت بعض الباحثين أن السياحة محفز جيد للصناعات والحرف اليدوية وفي الزراعة لإنتاج الغذاء الذي يحتاجه السائحون (٢١).
- إمكانات السياحة لتمكين الفئات الضعيفة: وعلى صعيد آخر، نجد أن السياحة توفر الفرص لمشاركة الفئات الأقل حظاً من نساء وشباب وذوي الهمم في سلسلة القيمة السياحية، حيث تفتح مجالات متنوعة للعمل، وتخلق وظيفة واحدة من أصل كل عشر وظائف متاحة في الاقتصاد العالمي وبخاصة لفئات الشباب والنساء (٢٢).
- مساهمة السياحة في الحد من أوجه عدم المساواة: على الرغم من وجود العديد من الآراء التي ترى أن السياحة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في الدخل من خلال محدودية الوظائف ذات الأجور المرتفعة التي تطرحها، وارتفاع أعداد المشتغلين بصورة غير رسمية منخفضة الأجر، فإن هناك دراسات متعددة أثبتت عكس

توفير كل من الأمان والأمن السياحيين بمفهومهما الواسع الذي يستهدف القضاء على المخاطر وحماية السائح من الأذى.

### ● تحليل مساهمة السياحة في تعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأمن القومي في مصر

#### ١- مؤشرات الأهمية الاقتصادية للسياحة في الاقتصاد القومي

تمثل السياحة في مصر عنصرًا من أهم عناصر الاقتصاد القومي للحجم الكبير نسبيًا من توليد الإيرادات السياحية بالعملية الصعبة، وللدور الذي يضطلع به قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وخلق فرص العمل الجديدة. ومما لا شك فيه أن النمو السريع في حركة السياحة الدولية إلى مصر في العقدين الأخيرين يرجع إلى الأولوية الكبيرة التي توليها الدولة للسياحة ودعمها المستمر لهذا القطاع، وتطوير مناطق جديدة والتوسع في مشروعات البنية التحتية والفوقية المرتبطة بالسياحة في ظل زخم الحركة السياحية العالمية. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن ما تم إنجازه خلال السنوات السبع الماضية من مشروعات قومية كبرى من طرق تيسر الوصول من مقصد إلى آخر وتوفير الوقت والأمان إلى جانب ضم ثلاثة مطارات سياحية جديدة وافتتاح مشروعات أثرية ضخمة وإقامة مدن حديثة متطورة يبرهن على ذلك بشكل واضح (٢٦).

ويتضح من الشكل التالي تطور حركة السياحة الوافدة إلى مصر حيث ارتفعت من ٣,١ مليون سائح عام ١٩٩٥ إلى ٥,٢ مليون سائح في عام ٢٠٠٠ إلى أن وصلت إلى ١٤,٧ مليون سائح عام ٢٠١٠ الذي يعد عام الذروة، وذلك مرورًا بأحداث أمنية خالصة سواء محلية أو إقليمية أو دولية، ثم حدوث تذبذب يرجع إلى ثورة ٢٠١١ وتبعاتها، ثم أزمة الكوفيد-١٩ والحرب الروسية الأوكرانية التي أصابت العالم، وصولًا إلى عام ٢٠٢٢ وتحقيق ١١,٧ مليون سائح.

#### فيلاحظ أنه من بين الأزمات التي أدت إلى آثار سلبية كبيرة على النشاط السياحي في مصر ما يلي:

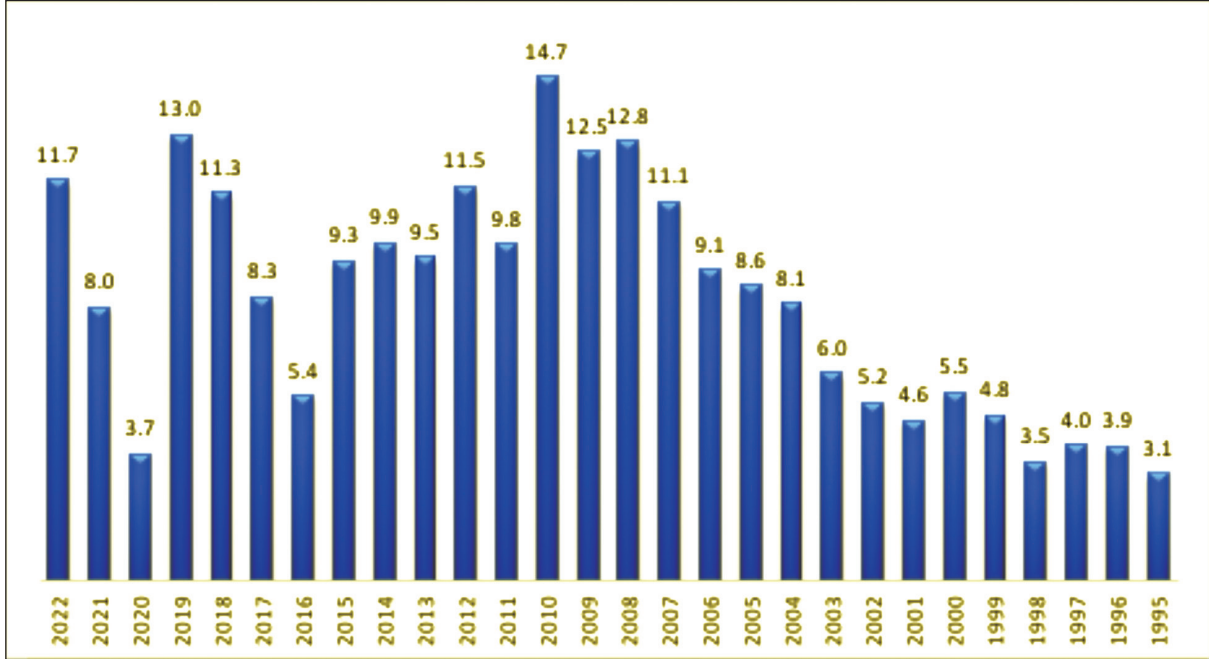
- حادث الأقصر (١٩٩٧): انخفاض في عدد السائحين الوافدين بنسبة ٥,١٢٪ في عام ١٩٩٨، وبنسبة ٢,٣١٪ في الإيرادات السياحية.
- أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١): انخفاض عدد السائحين بنسبة ٤,١٦٪، وبنسبة ٥,١٢٪ في الإيرادات مقارنة بعام ٢٠٠٠. وكان التعافى سريعاً في عام ٢٠٠٢ حيث ارتفع عدد السائحين إلى ٥,٢ مليون سائحًا بنسبة زيادة ١٢٪ مقارنة بعام ٢٠٠١.

ذلك. فقد أكدت الدراسات التي تؤيد أهمية السياحة في الحد من أوجه عدم المساواة أن إدماج السكان المحليين في عملية التنمية السياحية وتعزيز المكون المحلي في عمليات التشغيل السياحي، فضلاً عما يمكن أن تقوم به الحكومات من توفير فرص متساوية لجميع فئات المجتمع كلها أدوات تعزز تكامل السياحة مع القطاعات الأخرى بما في ذلك التعليم والتدريب (٢٣).

#### ٤- مفهوم وأبعاد الأمن السياحي

مما لا شك فيه أن خطر الإرهاب العالمي عَقِبَ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة وتبعاته على مستوى السياحة والطيران، وغير ذلك من الهجمات العنيفة ضد السياح في وجهات سياحية متفرقة حول العالم أبرزت أهمية مفهوم الأمن السياحي كواحد من أهم قضايا الأمن القومي في جميع أنحاء العالم. فقد تلاحظ أن ارتفاع وتيرة الهجمات الإرهابية وجرائم العنف المرتكبة ضد السياح في الوجهات المختلفة في أرجاء المعمورة التي لم تسلم منطقة في العالم منها خلال العقدين الماضيين، إلى جانب التطور التكنولوجي الذي سمح بنقل الخبر والحدث فور وقوعه دفع إلى تغيير النظرة على الأمن السياحي واعتبارها قضية تنموية مهمة لصانعي السياسات (٢٤). فأى عمل إرهابي يكون له تبعات مباشرة على صناعة السياحة سواء بتراجع الحركة السياحية أو توقف الطيران أو غلق المجال الجوي في منطقة ما مسبقاً أثراً مباشراً على الاقتصاد وأيضاً غير مباشر على السياسة العامة للدولة ومن ثم حياة الأفراد في الوجهة المتضررة. لذا، فإن تهيئة الظروف للسائحين ليشعروا بالأمان والسلامة في أثناء رحلاتهم أمر بالغ الأهمية لنجاح العديد من الوجهات. وهذه ليست مهمة سهلة لأن العولمة قد عرضت صناعة السياحة لمجموعة واسعة من المخاطر، من بينها الإرهاب. وفي هذا السياق، فقد تم إجراء أبحاث سياحية واسعة النطاق حول تأثير المخاطر الأمنية ومخاوف السلامة على الصورة الذهنية للوجهات السياحية، وعلى اتخاذ قرار السفر لدى السياح المحتملين، وكذلك أنماط السفر الدولي. وعند الحديث عن مفهوم الأمن في السياحة ينبغي التمييز بين السلامة الشخصية وهي أمان السياح Safety والأمن السياحي Security. فبالرغم من أن كليهما ينطوي على حماية السياح فإن السلامة الشخصية قد تعنى غير المقصودة مثل (الحرائق، الحوادث المرورية، التسمم الغذائي)، على عكس الأمن السياحي الذي يرتبط عادة ببنيات إيداء مُتعمدة تستهدف السياح (٢٥). إلا أنه لنجاح التجربة السياحية لا بد من

شكل (٢) تطور حركة السياحة الوافدة إلى مصر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٢



المصدر: وزارة السياحة والآثار، إحصاءات السياحة الوافدة إلى مصر، سنوات متعددة.

وفى ضوء هذه الأهمية التى تكتسبها السياحة فى مصر كأداة لزيادة حصيلة النقد الأجنبى أصبحت تشكل عاملاً ومتمغيراً رئيساً فى ميزان المدفوعات، فتجد أنه خلال الـ ١٨ عاماً الأخيرة مثلت الإيرادات السياحية فى المتوسط ٤٢٪ من الصادرات الخدمية فى مصر، ونحو ١٩٪ من إجمالى الصادرات (السلعية والخدمية). هذا، وقد أسهمت فى زيادة فائض ميزان الخدمات بنسبة ٨٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٥/٠٤ - ٢٠٢٢/٢١، كما أسهمت فى تغطية العجز فى الميزان التجارى بنسبة ٢٢٪ خلال الفترة المشار إليها. ونظراً لأن قطاع السياحة قد حقق فى العام المالى ٢٠١٩/١٨ رقمًا غير مسبوق فى حجم الإيرادات السياحية (١٢,٦ مليار دولار)، فتجد أن السياحة قد شكّلت فى هذا العام ٥١٪ من الصادرات الخدمية وأسهمت فى ميزان الخدمات بنسبة ٩٦٪، كما مثلت ٢٤٪ من إجمالى الصادرات وغطت نحو ٢٣٪ من عجز الميزان التجارى فى ذات العام، فى حين أنها خلال سنوات الأزمات كانت مساهمة السياحة فى تغطية عجز الميزان التجارى قليلة للغاية، كما يوضحها (جدول رقم ٢).

— الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩): انخفاض عدد السياح الوافدين فى عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢,٣٪ وبنسبة ٢,١٪ فى الإيرادات.  
 — ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١): انخفاض بنسبة ٣٣٪ فى عدد السائحين، وانخفاض فى الإيرادات قدره ٢٩,٦٪.  
 — ثورة ٣٠ يونيو (٢٠١٣): انخفاض بنسبة ١٧,٩٪ فى عدد السائحين، وبنسبة ٣٩,٢٪ فى الإيرادات.  
 — حادث الطائرة الروسية (٢٠١٥): انخفاض عدد السياح بنسبة ٤٢,١٪، وانخفاض الإيرادات بنسبة ٥٦,٤٪.  
 — جائحة كورونا (٢٠٢٠): انخفاض عدد السياح بنسبة ٧٢٪، وانخفاض الإيرادات بنسبة ٦٦٪.  
 ولأن السياحة تُعدُّ من أهم مصادر توليد النقد الأجنبى فى مصر، فسوف نجد أنه فى السنوات التى لم تشهد أزمات سياحية احتلت السياحة المركز الثانى أو الثالث ضمن مصادر توليد الدخل. وفى السنوات الثلاث الأخيرة جاءت فى المركز الثالث متقدمة على الصادرات البترولية، ورسوم المرور فى قناة السويس، والدخل الاستثمارى. غير أنه فى سنوات الأزمات السياحية تراجعت السياحة إلى المركز الرابع أو الخامس (جدول ١).

جدول (٢) أثر السياحة في ميزان المدفوعات في مصر

مساهمة السياحة في تخفيض عجز الميزان التجاري	مساهمة السياحة في زيادة فائض ميزان الخدمات	نسبة السياحة من إجمالي الصادرات السلعية والخدمات	نسبة السياحة من الصادرات الخدمية	العام
62%	79%	23%	46%	2005/04
60%	94%	21%	47%	2006/05
50%	79%	21%	47%	2007/06
46%	80%	20%	45%	2008/07
42%	85%	22%	48%	2009/08
46%	79%	25%	51%	2010/09
39%	76%	22%	49%	2011/10
28%	78%	21%	46%	2012/11
32%	78%	20%	44%	2013/12
15%	61%	12%	29%	2014/13
19%	69%	17%	34%	14/2015
10%	58%	11%	23%	2016/15
12%	78%	12%	28%	2017/16
26%	88%	21%	46%	2018/17
33%	96%	24%	51%	2019/18
27%	110%	21%	46%	19/2020
12%	95%	11%	30%	20/2021
25%	96%	15%	40%	21/2022

جدول (١) المصادر الرئيسية للتقد الأجنبي في مصر (مليار دولار)

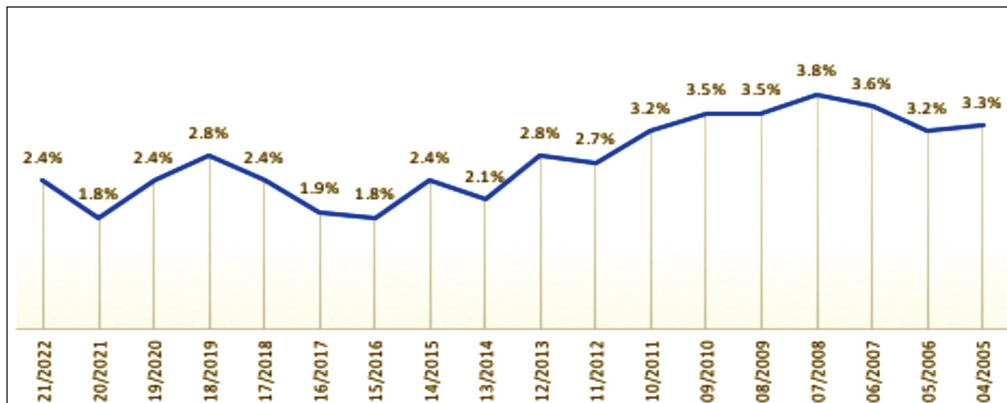
العام	الإيرادات السياحية	تحويلات العاملين بالخارج	رسوم المرور في قناة السويس	الصادرات البترولية الأخرى	الصادرات	متحصلات دخل الاستثمار	ترتيب السياحة
2005/04	6.4	4.3	3.3	5.3	8.5	0.9	2
2006/05	7.2	5.0	3.6	10.2	8.2	2.0	3
2007/06	8.2	6.3	4.2	10.1	11.9	3.0	3
2008/07	10.8	8.6	5.2	14.5	14.9	3.3	3
2009/08	10.5	7.8	4.7	11.0	14.2	1.9	3
2010/09	11.6	9.8	4.5	10.3	13.6	0.8	2
2011/10	10.6	12.6	5.1	12.1	14.9	0.4	4
2012/11	9.4	18.0	5.2	11.2	13.8	0.2	4
2013/12	9.8	18.7	5.0	13.0	14.0	0.2	4
2014/13	5.1	18.5	5.4	12.4	13.7	0.2	5
14/2015	7.4	19.3	5.4	8.9	13.4	0.2	4
2016/15	3.8	17.1	5.1	5.7	13.0	0.4	5
2017/16	4.4	21.8	4.9	6.6	15.1	0.5	5
2018/17	9.8	26.4	5.7	8.8	17.1	0.8	3
2019/18	12.6	25.2	5.7	11.6	16.9	1.0	3
19/2020	9.9	27.8	5.8	8.5	17.9	0.9	3
20/2021	4.9	31.4	5.9	8.6	20.1	0.6	5
21/2022	10.7	31.9	7.0	18.0	25.9	1.0	4

المصدر: البنك المركزي المصري، بيانات ميزان المدفوعات، سنوات متعددة.

إلى البيانات الموضحة في الشكل نجد أنها لم تكشف عن التغيرات الفعلية الناجمة عن أى من الأزمات التي واجهها قطاع السياحة، كما يتبين أنه في بعض السنوات لا يمكن ملاحظة علاقة سببية بين الارتفاعات والانخفاضات في اتجاه الحركة السياحية ومساهمة نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي في مصر خاصة خلال الفترة 1999-2009.

وفيما يتعلق بمساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، يلاحظ أنه في كثير من السنوات حققت السياحة أعلى معدلات نمو على المستوى القومي وعلى المستوى القطاعي، حيث تراوحت المساهمة المباشرة لقطاع الفنادق والمطاعم طبقاً لبيانات وزارة التخطيط ما بين 1,8% و 3,8% خلال الفترة 2005/04 - 2022/21 كما يوضحها شكل (٣) التالي. وبالنظر

شكل (٣) تطور مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات الناتج المحلي الإجمالي، سنوات متعددة.

وزيادة فرص توليد الدخل بين المجتمعات المحلية. فتعدُّ منطقة دهشور منطقة مُسجَّلة ضمن مواقع التراث العالمي وتضم خمس قرى صغيرة ويقطنها نحو ٤٠ ألف شخص. تم إطلاق مشروع تنمية المجتمع المحلي بدهشور (٢٠٠٩-٢٠١٢) وهي مبادرة مشتركة بين الحكومة المصرية وخمس وكالات تابعة للأمم المتحدة - (منظمة السياحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة اليونيدو). ويهدف المشروع إلى حماية منطقة الأهرامات ونظامها البيئي ومجتمعاتها، وتحسين سُبل العيش، وظروف العمل لسكان المحليين من خلال تنفيذ الأنشطة وتطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الهادفة لتوليد فرص العمل مع التركيز بشكل خاص على خلق فرص للنساء والشباب. وقد أسهم هذا المشروع في المساهمة في تحقيق العديد من أهداف الأمن القومي أهمها الشمول الاجتماعي وتوفير فرص العمل والحد من الفقر<sup>(٢٨)</sup>. فقد تم خلق أكثر من ٥٥٠ وظيفة دائمة و٣٥٠ وظيفة مؤقتة خلال هذا المشروع، قابلة للنمو بعد انتهاء المشروع، حيث ستستمر بعض الأنشطة والوحدات المتخصصة المنشأة حديثاً في تقديم الخدمات السياحية. كما تم إنشاء منتدى التنمية الاقتصادية المحلية في

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم لا يُعبّر عن المساهمة الاقتصادية الحقيقية للسياحة، حيث تُحسب هذه المساهمة الحقيقية للقطاع السياحي ككل من خلال الحساب الفرعي للسياحة Tourism Satellite Account والذي من خلاله تم حساب المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٧,٥٪ عام ٢٠١٠<sup>(٢٧)</sup>، لكن يلاحظ تراجعها بنسبة ٤,٢٥٪ في عام ٢٠١١ بسبب "ثورة ٢٥ يناير" لتسجل نسبة مساهمة قدرت بنحو ٣,٤٪. وفي عام ٢٠١٢، ارتفعت هذه المساهمة بنسبة ٩,١٨٪ لتصبح ١,٥٪، قبل أن تنخفض مجدداً بنسبة ١,٢٧٪ في عام ٢٠١٣ لتصبح ٣,٧٪. وفي عام ٢٠١٤، ارتفعت بنسبة ١,٨٪، ثم انخفضت بنسبة ٥,١٧٪ في عام ٢٠١٥ لتسجل ٢,٣٪. وهذا التباين يعكس بوضوح أثر الصدمات التي يتعرض لها قطاع السياحة وحجم تأثيرها في المساهمة الاقتصادية له.

#### ٢- السياحة والشمول الاجتماعي والحد من الفقر

##### في مصر: منطقة دهشور التراثية نموذجاً

يُعدُّ مشروع تنمية المجتمع في موقع التراث العالمي بدهشور أحد أهم المبادرات الناجحة في تعزيز التنمية المُستدامة القائمة على السياحة، والإدارة الثقافية والبيئية،

شكل (٤) السيدات اللاتي تم تأهيلهن في مجال الحرف اليدوية ضمن مبادرة دهشور لتنمية المجتمع المحلي



Source: UNWTO. "Tourism for Development – Volume II: Good Practices", UNWTO, Madrid (2018), 15



الإيرادات السياحية ليصل الانفاق إلى ١٠٠ دولار/ ليلة بعد أن كان ٨٥ دولارًا / ليلة. إلا أن هذه الإستراتيجية توقّف تنفيذها عقب ثورة ٢٠١١، ثم تم تحديثها عام ٢٠١٥، إلا أنها تم توقّفها للمرة الثانية عقب القرارات التي اتخذتها الدول الغربية وروسيا إثر حادثة سقوط الطائرة الروسية وما تلاها من تحذيرات دولية. وقد ظهر هذا جلياً في:

أ- الأثر على ميزان المدفوعات:

هناك أثران على ميزان المدفوعات أحدهما أولى أو مباشر والثاني ثانوي غير مباشر:

- الأثر الأولي: الانخفاض في النقد الأجنبي لما يقرّب من ٦٠٪ نتيجة توقّف الحركة السياحية، من أهم الدول المصدرة للسياحة إلى مصر أوروبا الغربية وروسيا. وقد أدى ذلك إلى تقليل المساهمة في تخفيض عجز الميزان التجاري.

- الأثر الثانوي: تدنى متحصلات النقد الأجنبي للقطاعات الأخرى، مثل الفنادق والمطاعم ومحلات بيع المنتجات الجلدية، والهدايا التذكارية، والنقل نظير عدم الطلب على المنتج السياحي.

ب- الأثر على الاستثمارات:

لا شك في أن انخفاض الحركة السياحية انعكس على حجم الاستثمارات خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي توقّف في مشروعات البنية التحتية مثل الفنادق، المطاعم، النقل السياحي وصاحبه تذبذب العملة قبل قرارات التعويم للجنيه المصري وتخفيض قيمة العملة الذي ساعد على جذب مزيد من الحركة السياحية.

فبالنظر إلى الاستثمارات السياحية التي نُفّذت في قطاع السياحة لتحقيق مُستهدفات الدولة حتى عام ٢٠١٩، فسوف نجد أن هذه الاستثمارات لم تمثل سوى ٤٪ من حجم الاستثمارات المُنفّذة، و١٣٪ من حجم الاستثمارات قطاع الخدمات في الدولة. كما بلغ معدل نمو الاستثمارات في قطاع الفنادق والمطاعم نحو ٢٢٪، وتزايدت حجم الطاقة الإيوائية العاملة لتصل إلى نحو ٢٠٠ ألف غرفة، إلى جانب ١٩١ ألف غرفة تحت الإنشاء موزعة جغرافياً على المناطق السياحية في تناسب مع حجم الطلب على المقاصد. فاستحوذت كل من محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر على ما يزيد على ٧٠٪ من الغرف الفندقية في ظل توفير الدولة تسهيلات ائتمانية، وفي ملكية الأراضي لإعمار

دهشور لتمكين مشاركة المجتمع في تحديد الأولويات المشتركة للمنطقة للاستفادة من الخبرات المتركمة للمشروع. ويحافظ المنتدى على الروابط التي تم بناؤها مع التجار والمصممين والمعارض التجارية لإنتاج وتسويق الحرف اليدوية من دهشور. كما تم إنشاء وحدة تنسيق السياحة داخل منتدى التنمية الاقتصادية المحلية لتعيين واعتماد وتنظيم عمل المرشدين السياحيين المحليين.

وقد أسهم المشروع في تعزيز فرص العمل في الصناعات الإبداعية والسياحة الثقافية خاصة للنساء. فتم تنفيذ برنامج بناء القدرات والتدريب على نطاق واسع في عدد من القطاعات المتعلقة بالسياحة وتطوير الأعمال. على سبيل المثال، تلقى أكثر من ٣٥٠٠ من أعضاء المجتمع المحلي تدريبات في الأنشطة، بالإضافة إلى تدريب خاص على إنتاج وتسويق الحرف اليدوية التقليدية، واللغة الإنجليزية وإدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتم تشجيع النساء على المشاركة في البرامج التدريبية، فارتفع عدد المتدربات من ١٠٪ إلى ٤٠٪. على سبيل المثال، تم تدريب ٣٧٠ امرأة على الحرف اليدوية، ١٠٠ من هؤلاء يعملن باستمرار على إنتاج الحرف اليدوية التي يتم تسويقها من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية، مما يوفر دخلاً للنساء المشتركات لأول مرة في حياتهن. كما تم إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم أكثر من ٣٠٠ قرض ائتماني صغير للمستفيدين، ٢٥٪ منهم من النساء. وقد بلغ إجمالي هذه القروض ٢٢٠ ألف دولار أمريكي. واللافت للانتباه أن نحو ٤٠٪ من المستفيدين من القروض الصغيرة كانوا من الشباب، وهذه المبادرة تدل على التأثير الكبير الذي يمكن أن تُحدثه السياحة في الأبعاد الاجتماعية لمرتكزات الأمن القومي المصري<sup>(٢٩)</sup>.

● تحليل التكاليف الاقتصادية لتحديات الأمن السياحي في مصر (٣٠)

تتمثل التكاليف الاقتصادية للأزمات خاصة الأحداث الإرهابية في الأثر السلبي ليس فقط على عدم تحقيق الخطط والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة لهذا القطاع، ولكن على ما تم إنفاقه دون عائد.

أولاً : الأثر على الاقتصاد المصري

في عام ٢٠١٠ أطلقت وزارة السياحة في مصر إستراتيجية التنمية السياحية ٢٠٢٠ مُستهدفة مضاعفة أعداد السائحين يصلوا إلى ٢٥ مليون سائح مع زيادة معدلات الإقامة وزيادة



هذه المناطق مع دعمها بمشروعات بنية تحتية كالطرق والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء ومحطات تحلية مياه وغيرها من المنافع العامة لتشجيع الاستثمار ودمج المجتمع المحلي في النشاط السياحي.

ج- الأثر على توفير فرص العمل والدخل القومي:

يُسهّم قطاع السياحة كقطاع كثيف العمالة من حيث تشغيل العمالة بكل أنواعها من أصحاب المؤهلات العليا أو المتوسطة إلى العمالة غير الماهرة، ومن ثمّ فإنّ توقف السياحة وانخفاض الحركة الوافدة زاد من مشكلة البطالة وأثارها السلبية على الاقتصاد. وقد أدت الاضطرابات التي واجهها قطاع السياحة إلى تراجع مساهمته في الدخل القومي الذي يعتمد على ثلاثة محددات أساسية وهي:

- إنفاق العاملين: فتتأثر شريحة كبيرة من العمالة المباشرة في القطاع عند أي تراجع للسياحة.
- المتحصلات السياحية: تتمثل في الضرائب والرسوم التي تدخل الخزنة العامة للدولة.
- المضاعف السياحي: الذي لا يعنى الأثر المستحث للإنفاق، حيث إن كل إنفاق سياحي لا يقتصر أثره على المبلغ الذي يتحصل عليه العامل في النشاط السياحي (أثر مباشر) ولكن يتعدى ذلك الأثر إلى أضعاف المبلغ المُنفق من خلال إعادة دورة النقود للعاملين في القطاع في أنشطة اقتصادية بعيدة عن النشاط السياحي.

د- الأثر على القطاعات الاقتصادية المصاحبة:

يرتبط قطاع السياحة بقطاعات أخرى تقوم بتوفير احتياجاته الأساسية مثل الأكل والشرب، الإنشاءات، النقل، الأثاث... إلى غيره من الصناعات الأخرى التي تُعدّ معظمها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثمّ فإنّ انخفاض الحركة السياحية يؤثر على هذه التشابكات الأمامية والخلفية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى إلى جانب تأثيره على الجهاز المصرفي من حيث قدرة المستثمرين على سداد القروض الممنوحة.

ه- الأثر على المجتمع:

يؤدى انخفاض الحركة السياحية إلى إخلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدولة من خلال:

- 1- زيادة حدة الفقر: فمن المتوقع أن تدنى السياحة في كثير من المقاصد خاصة الحدودية سوف يزيد من حدة

الفقر نتيجة لتسريح العمالة أو توقف وضعف فرص التشغيل؛ مما ينعكس أثره مباشرة على دخول الأفراد من العاملين في القطاع أو حتى أرباح المستثمرين، وبالتالي ما يسدونه من ضرائب فتتأثر ميزانية الدولة، ومن ثمّ الإنفاق العام على كثير من الخدمات فتكون له آثار اجتماعية سيئة.

٢- انخفاض تكافؤ الفرص: خاصة في المجتمعات الحدودية فيما يتعلق بتشغيل الفئات الأقل حظاً سواء في التعليم أو الدخل؛ لما يوفره من فرص عمل للشباب ويتيح تمكين المرأة حيث يمكن مشاركتها في الحرف وإنتاج السلع التراثية. ومن جهة أخرى تسمح طبيعة العمل السياحي لذوى الاحتياجات الخاصة بإيجاد فرص عمل مرتبطة بخدمة الغرف أو المطبخ وغير ذلك بعد التأهيل والتدريب.

٣- ضعف معدلات التنمية وتأخر تنفيذ الخطط المستهدفة في التنمية المستدامة.

٤- زيادة الرغبة في الهجرة: سواء أكانت الهجرة النظامية إلى دول الخليج التي بدأت تنتعش سياحياً أو الهجرة الداخلية لمواجهة البطالة في المقاصد السياحية مما يزيد من التكدس في العاصمة أو حتى الهجرة غير النظامية بحثاً عن العمل في الخارج.

ثانياً: الخسائر المالية التي تكبدها القطاع السياحي:

يمكن تقدير الخسائر المالية التي تحملها القطاع السياحي حكومة ومستثمرين في مصر خلال الفترة منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١- التي شهدت الاضطرابات السياسية والاقتصادية وأعمال العنف الإرهابية- حتى وقوع حادث الطائرة الروسية الإرهابية في ٢٠١٥ وأثرت على الحركة السياحية حتى بداية التحسن في ٢٠١٨/٢٠١٩ كالتالي:

- خسائر في الدخل السياحي بالنقد الأجنبي بإجمالي بما يقرب من ٦٤ مليار دولار أمريكي وهو بين الإيرادات المخططة فعلياً ١١٢ مليار دولار أمريكي، وبين ما تم احتسابه من البنك المركزي كإيرادات سياحية فعلياً ٤٩ مليار دولار أمريكي.
- التكاليف المباشرة للحفاظ على القطاع متمثلة في عمليات الإحلال والتجديد للمنشآت السياحية تحملها القطاع الخاص بما يقرب من ٢ مليارات دولار أمريكي بمساندة الدولة في تقديم تسهيلات ائتمانية لضمان عدم توقف العمل السياحي.

مصرى. وتكون إجمالي الحصيلة نحو ٤٥ مليار جنيه مصرى لو اعتبرنا أنها استطاعت أن تُحصّل منها ٤٠٪ فقط، أى نحو ١٨ مليار جنيه مصرى تكون الخسارة نحو ٢٧ مليار جنيه مصرى أى ٥, ٢ مليار دولار أمريكى. ومما تقدم يتضح أن إجمالي التكاليف التى تحملتها الدولة والقطاع الخاص تقدر بما يقرب من ٢٠٧, ٥ مليار دولار أمريكى.

### ● التقييم العالمى لمؤشر الأمن والسلامة السياحة المصرية ضمن المؤشر العالمى لتنافسية السياحة والسفر

يقوم المنتدى الاقتصادى العالمى World Economic Forum منذ عام ٢٠٠٧ بإصدار تقرير فرعى مستقل حول التنافسية العالمية لقطاع السياحة والسفر - فى عام ٢٠٢١ تم تغيير اسم المؤشر ليصبح تنمية السياحة والسفر - لخصوصية هذا القطاع الحيوى، وهو تقرير دورى يصدر كل عامين. ويركز هذا المؤشر على احتساب الرقم القياسى لتنافسية قطاع السياحة والسفر الذى يُعرّفه التقرير بأنه: «مصفوفة العوامل والسياسات التى تدعم نمو قطاع السياحة والسفر المُستدام والتى بدورها تُسهم فى إثراء وتطوير تنافسية الدولة. ويأتى مؤشر الأمن والسلامة ضمن الركائز الأساسية لهذا المؤشر، حيث يتضمن خمسة مؤشرات فردية وهى: تأثير انتشار الجريمة والعنف على تكاليف الأعمال، الثقة فى خدمات الشرطة، تأثير الإرهاب على تكاليف الأعمال، مؤشر حوادث الإرهاب، معدل جرائم القتل».

وعند تحليل تقييم تنافسية السياحة فى مصر بالنسبة لمؤشر الأمن والسلامة نجد أنه فى خلال الفترة ٢٠١٩ و ٢٠٢١ أحرزت مصر تقدماً كبيراً للغاية مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تقدّمت مصر من المركز ١٤٠ فى عام ٢٠١٣ إلى المركز ٥٥ عالمياً فى عام ٢٠٢١ كما يتضح فى الشكل التالى (شكل ٥)، وبالطبع يرجع ذلك إلى الجهود التى تبذلها الدولة المصرية لحماية الأمن القومى بصفة عامة والذى ينعكس بصورة مباشرة على الصورة الذهنية للمقصد السياحى المصرى بما يُنعش حركة السياحة الدولية الوافدة.

- تكلفة أجور العمالة المباشرة على القطاع الخاص بنحو ٧٢ مليار دولار أمريكى وهم ٢ مليون عامل (العمالة الرسمية المُسجّلة لدى التأمينات الاجتماعية) فى متوسط الأجر الشهرى والمزايا (٥٠٠ دولار أمريكى /شهر) لمدة ١٢ شهراً فى ٦ سنوات على اعتبار أن نسب الإشغال فى الفنادق تراوحت فى المتوسط بين ٤٠ و ٥٠٪.

- تكلفة أجور العمالة غير المباشرة نحو ٣٦ مليار دولار أمريكى وذلك لتشغيل العمالة الموسمية المُدرّبة التى حاول القطاع عدم الاستغناء عنها فى بعض الوقت خاصة فى الإجازات للمصريين (السياحة المحلية) وهم نحو مليون عامل بمتوسط أجر ٥٠٠ دولار أمريكى /شهر فى ١٢ شهراً خلال ٦ سنوات.

- الحملات التسويقية والترويجية والاشترك فى المحافل والمعارض السياحية الدولية وإعادة تصميم برامج تحفيز الطيران لتتوافق مع مستجدات الفترة؛ بهدف تحسين الصورة الذهنية لمصر، وتوجيه رسالة واضحة ومحددة بهدف طمأنة الأسواق المصدّرة للسياحة إلى مصر بتأكيد استقرار وأمن المقاصد السياحية المصرية، وترحيب مصر المستمر بالاستثمارات الأجنبية فى مجال السياحة، فبلغت هذه الحملات والبرامج ما يقرب من ٥ مليارات دولار أمريكى.

- تكاليف غير مباشرة كانت ستؤول إلى قطاعات أخرى مرتبطة بالسياحة وتُتمثل نحو ٢٥ مليار دولار أمريكى وهو الفرق بين الإيرادات التى كان يمكن أن تُحصّل مثل إيرادات المتاحف والمناطق الأثرية ووسائل النقل خاصة النقل الجوى الداخلى والسكك الحديدية وغيرها؛ حيث إن التكلفة الفعلية لتلك المناطق أو القطاعات ظلت ثابتة؛ حيث لم تُغلّق المتاحف والمعابد والمناطق الأثرية أبوابها، وكذلك لم تتوقف وسائل النقل المختلفة وإن خفضت نسب الإشغال لتحسب تكلفتها فى المتوسط على ما لا يزيد على ٤٠٪.

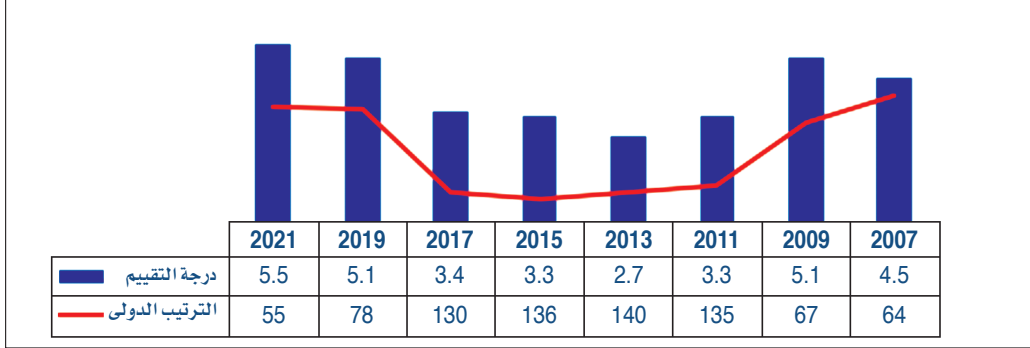
- تكلفة الخزانة العامة للدولة من تحصيل ضرائب ورسوم على النشاط السياحى وكانت تصل سنوياً إلى ما يقرب من ٤ مليارات جنيه مصرى وضرائب القيمة المضافة (ضريبة المبيعات آنذاك) وكانت تصل إلى ما يقرب من ٢ مليار جنيه مصرى وكذلك بالنسبة للضرائب على الدخل من السياحة فكانت تصل إلى ١, ٥ مليار جنيه



## السياحة كأداة لتعزيز الأمن القومي المصري

أ.د. عادل رجب      أ.د. أحمد محمد رجب

شكل (هـ) الترتيب الدولي للمقصد السياحي المصري ضمن مؤشر الأمن والسلامة



Source: WEF. "The travel and tourism competitiveness report." World Economic Forum, Several years.

### ● استنتاجات وتوصيات الدراسة

- التي يمكن أن تُعزِّز صورة البلد وسمعتها في المجتمع الدولي بخلق تجربة سياحية ممتازة للسائح.
- استغلال الاستعدادات لافتتاح المتحف المصري الكبير في إعادة رسم الصورة الذهنية للمقصد السياحي المصري، واستعادة حركة السياحة الثقافية التي تُعدُّ أكثر أنواع السياحة استدامة.
- صياغة إستراتيجية وطنية طويلة المدى للسياحة تتسم بالشمولية تُتيح تعزيز نمو القطاع من خلال آليات محددة للخطوات المطلوبة لإزالة جميع العوائق التي تواجه تنمية القطاع أخذًا في الاعتبار إستراتيجيات القطاعات الأخرى بالدولة، وفي ضوء مُستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.
- تضمين السياحة المحلية ضمن التوجهات الإستراتيجية للسياحة؛ لإتاحة الفرصة للمواطنين بالاستفادة من المقومات السياحية الذي من شأنه تعزيز الاستقرار الاجتماعي، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية.
- إعادة التفكير في الاستدامة السياحية والتي لم تُعد اختياراً، إنما ضرورة مُلحة تستلزم إدراجها في جميع قرارات التنمية السياحية، مع توجيه اهتمام أكبر للمشاركة المجتمعية في جميع مراحل التنمية السياحية.
- تبني مبادرات السياحة المجتمعية التي تحترم الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، فضلاً عن ضمان منافع اقتصادية مُجدية وطويلة الأجل للمجتمعات المحلية.

تتجسد العلاقة القوية بين السياحة والأمن القومي المصري، فيما يُمكن أن يوفره قطاع السياحة من فرص كبيرة لمعالجة العديد من القضايا الرئيسية للأمن القومي، مثل تعزيز القوة الناعمة وتعزيز السلام على المستوى الدولي، ينسحب الأمر ذاته على دور السياحة كأداة لتعزيز الأمن القومي على المستوى الداخلي من حيث مساهمتها في دعم الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز القدرات الاقتصادية والأمن الاجتماعي وفي توفير البيئة الآمنة لجذب الاستثمارات والتشغيل وكلها عوامل حاسمة للتنمية السياحية.

إلا أن النمو السياحي غير المُستدام قد يؤدي إلى تدهور البيئة وإهدار كثير من الموارد الطبيعية ما لم يتم توظيفها برشادة، مما قد يُشكل تهديداً للأمن القومي. بالإضافة إلى أن التركيز على البعد الاقتصادي فقط للتنمية السياحية، دون الاهتمام بالجانب الأمني أو البعد الاجتماعي المرتبط بالسياحة قد يُعرِّض الدولة لما يُطلق عليه السياحة المفرطة Overtourism والذي قد يخلق حالة من الصراع على الموارد بين السياح والمجتمعات المحلية المضيفة.

استناداً إلى ما تقدم، فإنه من الأهمية بمكان تبني نهج شامل للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى المكونات العسكرية والسياسية التقليدية. حيث يمكن أن تكون السياحة أداة فعالة لتعزيز الأمن القومي بعدة طرق من أهمها:

- إبراز صورة إيجابية عن مصر في الأوساط الدولية بما يُعزِّز من القوة الناعمة لمصر، فضلاً عن أهمية تطوير وتعزيز ممارسات السياحة المستدامة

## الأمن القومي والإستراتيجية

لها أثر سلبي أو غير تنافسي على السياحة، حيث أن السياسات التقييدية المبالغ فيها لمنح التأشيرات يمكن أن تؤدي إلى تحول السياح إلى وجهات سياحية أخرى، وأيضاً السياسات الأمنية مثل كثافة الأمن في المطارات والمواقع السياحية يمكن أن تخلق تصوراً لمشكلات أمنية وزيادة مخاوف السياح بوجود تهديدات أمنية.

تفعيل المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السياحية بما يدعم النظرة الإيجابية والتصورات عن منافع القطاع السياحي في المجتمعات المحلية المضيفة للسياح.

وضع آليات تُشجّع من استخدام المكوّن المحلي في عمليات التشغيل السياحي بما يدعم توفير فرص العمل، والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات الريفية، وهذا بالطبع ينعكس إيجابياً على بناء مجتمعات أقوى وتعزيز التماسك الاجتماعي وضمن الاستقرار الاجتماعي.

تشجيع مبادرات ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال السياحية بما يوفر فرص العمل للفئات الضعيفة كالشباب والمرأة وذوى الهمم.

مراجعة التشدد في بعض السياسات والإجراءات الأمنية مثل سياسات تأشيرات الدخول التي قد يكون

### خاتماً:

من الضروري تأكيد أن دور السياحة ومساهمتها في تعزيز الأمن القومي المصري على المستويين الداخلي والخارجي لا يقع على عاتق الجهات الحكومية فقط، وإنما ينبغي على جميع الأطراف المعنية بالسياحة بما فيها القطاع الخاص العمل على تطوير إستراتيجيات وتبنى مبادرات من شأنها تطوير قطاع السياحة المصري؛ للحفاظ على الأمن القومي المصري على نحو مُستدام.

### المراجع:

- (1) Nadig, Aninia. "Human smuggling, national security, and refugee protection." Journal of refugee studies 15, no. 1 (2002): 1-25.
- (2) Buzan, Barry. "New patterns of global security in the twenty-first century." International affairs 67, no. 3 (1991): 431-451.
- (3) Doyle, Richard B. "The US national security strategy: Policy, process, problems." Public Administration Review 67, no. 4 (2007): 624-629.
- (4) Hammerstad, Anne, and Ingrid Boas. "National security risks? Uncertainty, austerity and other logics of risk in the UK government's National Security Strategy." Cooperation and conflict 50, no. 4 (2015): 475-491.
- (5) Ibid, 483.
- (٦) السيد، طه محمد، مفهوم الأمن القومي (الأمن القومي والإستراتيجية، ٢٠٢٢)، ص ١١٦-١١٧.
- (٧) حسن عبد السلام محفوظ، حنان أحمد مراد محمد، إسهامات الرياضة في تحقيق الأمن القومي بمصر " رؤية استشرافية لمبادرة وطنية (مجلة أسبوت لعلوم وفنون التربية الرياضية، ٢٠٢٠)، ص ٢٨٥٢-٢٨٦٣.
- (8) UNDP, Peace and Security as Imperatives for National Development, The Crimea Integration and Development Programme, Swiss Agency for Development and Cooperation, 2015.
- (9) Nye Jr, Joseph S. Soft power: The means to success in world politics. Public affairs, 2004.
- (10) Tham, Aaron, Xiaoyu Zhang, Wendy Spinks, and Liang Wang. "Chinese Outbound Tourists and Daigou as Soft Power." Journal of China Tourism Research 18, no. 6 (2022): 1143-1163.
- (11) Özkan, Bahadır İnanç, and Yasin Boylu. "A Study on the Use of Tourism as a Soft Power Instrument in International Relations." Journal of Tourismology 7, no. 1 (2021): 73-100.



## السياحة كأداة لتعزيز الأمن القومي المصري

أ.د. عادل رجب      أ.د. أحمد محمد رجب

- (12) Sharma, Pallavi. "Beyond the Euro-trip: Tourism As Means To European Union Soft Power." South Asian University (2014).
- (13) Kim, Yong-Kwan, and John L. Crompton. "Role of tourism in unifying the two Koreas." Annals of Tourism Research 17, no. 3 (1990): 353-366.
- (14) Anouti, Ahmad, Samantha Chaperon, and James Kennell. "Tourism policy and United Nations sustainable development goal 16: peace and stability in the Middle East and North Africa." Worldwide Hospitality and Tourism Themes ahead-of-print (2022).
- (15) UNWTO. "Tourism for Development – Volume I: Key Areas for Action.
- (16) Joppe, Marion. "Sustainable community tourism development revisited." Tourism management 17, no. 7 (1996): 475-479.
- (17) Çelik, Sedat. "Does tourism reduce social distance? A study on domestic tourists in Turkey." Anatolia 30, no. 1 (2019): 115-126.
- (18) Scheyvens, Regina, and Janet Momsen. "Tourism in small island states: From vulnerability to strengths." Journal of sustainable tourism 16, no. 5 (2008): 491-510.
- (19) Dwyer, L., Forsyth, P., & Dwyer, W. (2009). Tourism and economic development three tools of analysis. Tourism Recreation Research, 34(3), 307-318.
- (20) Ashley, Caroline, and Dilys Roe. "Pro-poor tourism strategies: Making tourism work for the poor: A review of experience." (2001).
- (21) Chiu, Yen-Ting Helena, Wan-I. Lee, and Tsung-Hsiung Chen. "Environmentally responsible behavior in ecotourism: Antecedents and implications." Tourism management 40 (2014): 321-329.
- (22) Moreno de la Santa, Javier González-Soria. "Tourism as a lever for a more inclusive society." Worldwide Hospitality and Tourism Themes 12, no. 6 (2020): 731-738.
- (23) Higgins-Desbiolles, Freya, Sandro Carnicelli, Chris Krolikowski, Gayathri Wijesinghe, and Karla Boluk. "Degrowing tourism: Rethinking tourism." Journal of Sustainable Tourism (2019).
- (24) Boxill, Ian. "Linking tourism security to national security: A brief comment on the implications of the Christopher Coke Saga." Worldwide Hospitality and Tourism Themes 4, no. 1 (2012): 26-31.
- (25) Agarwal, Sheela, Stephen J. Page, and Rob Mawby. "Tourist security, terrorism risk management and tourist safety." Annals of Tourism Research 89 (2021): 103207.
- (٢٦) عادل رجب. آفاق السياحة المصرية في ظل التحول للجمهورية الجديدة (مركز المعلومات واتخاذ القرار- مجلس الوزراء، القاهرة ٢٠٢٢)، ص ٧.
- (٢٧) وزارة السياحة والآثار، تقرير الحسابات الفرعية للسياحة، وحدة الحسابات الفرعية للسياحة (٢٠١٠-٢٠١٧).
- (28) UNWTO. "Tourism for Development – Volume II: Good Practices", UNWTO, Madrid (2018), 13-18.
- (29) Ibid, 15.
- (٣٠) عادل رجب. التكاليف الاقتصادية للإرهاب ، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية (ديسمبر ٢٠٢٢) ص ١٦- ٢٠.